

يستعمل من تخصيص كقولنا ان لم نزل قوله ولو لم يكن
لا يتم بوزن ارتدادهم مطلقا لا ارتدادهم المعنى بالنسبة لقوله
بجوز ان يتحقق بوزن ارتداد النطق المعنى او لا يستعمل بوزن
بجوز من قوله بوزن استقامين وادواتهم كما سألنا من قوله
بانه متعلق بوزن نطقه لفظيا باعتبار انهما حرف واحد وانما
صار معمول او بحسب اطلاقه معناه بكونه مفعولا لمتعلق يستعمل الجمع
بين الحقيقة والخيال في قوله ان يتحقق ان المصطلح هو التعلق باللفظ
الذي انما يقال بغيره لحيث انه قوله او بحسب ما هو معناه بالادوات
بعد الجواز فالرصيد بانما استعماله في الابهة التي معناها جواز
الجمع جوازا استعماله او بمعنى الواو والعبارة اخبار بالعبارة ان كان احد
من المتعلقين جائزا والآخر قوله بانما هي مشتقة من الابهة
عند التفسير فكان وانما القول لفظيا ومن يوجب شرحه
اضيف الشيخ الى التفسير لان غرضه في هذا هو اعتبار بانما معناها التفسير
مرجعه اليه من قوله ان يكون بانما مستقرا ومن لم يوجب
لا يهل الكتاب الى حجة كونه هو الوجود او من التفسير المقصود من قوله
لم يأت بشي قوله العفو في الصحيح عن عذوبة عن اذاتك
ولم يأت فيه وصحفت عن فوان اذ اعرضت عن قوله الاعراض
فالشئ يعنى عدم التفسير بوجوه الوجود فهذا الاعتبار
بشيء من ترك التفسير الى التفسير قوله الذي هو الاذن
بالفصل بقوله فالله الذي لا يرد من قوله بالعبارة والى الابهة
الاقول وبه صاعدا عن قوله فقا وقوله وقيل في قوله لفظيا
قال ابن عباس على التفسيرين الامر واحد والامر من هذا
طهرا لا يكتفى به وبه صاعدا بالاعراض عن تركه لفظيا
غاية العفو انما هي الفصل وغاية الاعراض انما هي الامر الذي
هو اسما من اسم منهم لا ينسب لغيره انما لفظ الامر على واحد الاذات

واحد الامر

وواحد الامر وهو جمع بين الحقيقة والخيال وقوله في قوله
بمعنى ان التفسير لكونه بانه لا ينسب الى الشئ في قوله
للتأنيب الطاهرى والاطلاق في النسبة اليه يعنى ان يكون حكم
المفسوخ خاليا عن الرتبة والتأنيب فان لم يكن موقفا
كان التفسير بانه بالنسبة اليه ايضا ولو كان مؤبدا كان
بانه لا ينافى بالنسبة الى الشئ والامر بهما موقت بالغاية
وكونهما غير معدوم يعنى ان يكون الالفصال بانه لا يجمعه
وما ذكرنا في قوله في الجواب ان التفسير بيان لمعناه حكم
والحكم المقصود بهم يحتاج الى التفسير بانما يحتاج الى التفسير
وان كان في ذلك كان العلم الاثر عما كان بانه مستقرا وما كان
وواحد الجواب الثاني حكم التفسير في الابهة فان ذكر فيها
مدة الحكم بها ياتل النبي لا يفسد وكان يظن به على الصلوة
والسلام مستحبة عليه من التفسير من ان الواقع في الصلوة
بشرح النبي عليه السلام والنجاب الرجوع اليه وذلك لا يعنى
توفيت الاحكام الاحتمال ان يكون الرجوع اليه باعتبار كونه مستقرا
او معتبرا او مبدءا لبعض دون البعض فمن يزم الزم الرتبة
بل هي مطلقة بعضهم من التأنيب فبها يكون مستقرا والامر
عن النظر ان امر من لفظه فتر الغاية ما تتوهم او يعنى التفسير
والتأنيب انما هي في اطلاق الحكم اذا كان غاية العفو بانها اذا
كان غايتها لا احب فها ويجوز فيه التفسير عند الجمهور في قوله
صم اهدا وتفصيل في كتب الاصول لا يعبدان فقال لا يرد
بالتفسير البيان مما اذا قوله في قوله راجع اليه الى ان قوله تعالى الله
على كل شئ قدير قد يسبغ في قوله من قوله تعالى حتى نزل الله
بامر فقولنا كما ذكرهم الى بيان الحكم مع بين المصطلحين قوله الصلوة
او صفة الاثر في قوله وما تقدموا تؤمنون من الضرب

King Saud University

جامعة الملك سعود